ميزانية الأسرة لشهر آذار: كيف توزّع دخلك على الأساسيات والادخار والديون في ورقة واحدة

إعداد: نهلة الدباغي – فريق الشؤون الاجتماعية

تقدير الدخل الشهري الصافي للأسرة النموذجية (راتب واحد أو دخلان صغيران) هو الأساس الذي تبنى عليه كل خطة شهرية، لأن أي مبلغ يدخل بعد الخصم يجب أن يوزّع قبل أن يتبخّر في النفقات اليومية. في آذار 2021 يقدّر متوسط الدخل الصافي لأسرة من أربعة أشخاص في المدن الكبرى بنحو 1.2 مليون ليرة، وهو رقم يتغيّر من شهر إلى آخر بسبب الضرائب والتقديمات والعمل الإضافي، لذلك تنصح الخطة بأخذ رقم متحفظ أقل من المتوسط كي لا تبنى الميزانية على دخل غير مضمون.

القاعدة الأولى هي فصل الحسابات الثابتة عن المتغيرة. الثابت هو ما يدفع كل شهر بالضبط: الإيجار أو قسط القرض، الاشتراكات، أقساط المدارس، والتأمين. المتغير هو الطعام والمحروقات والصيانة والهدايا. الخطأ الشائع أن يخلط الاثنان فيظن رب الأسرة أنه وفّر مبلغاً لأنه لم يدفع الإيجار بعد، بينما الإيجار مستحق وسيأتي آخر الشهر ليأكل كل ما ظنه فائضاً.

الخطوة الثانية تخصيص نسبة ثابتة للادخار قبل أي إنفاق، حتى لو كانت 5 في المئة فقط. الادخار ليس ما يتبقى بعد الصرف، بل ما يُقتطع أولاً ويُعامل كدين على الأسرة لصاحبها. يفضل فتح حساب منفصل له لا يُسحب منه إلا في حالة طارئة محددة مسبقاً، لأن وجود المال على بعد نقرة واحدة يغري بصرفه. الأسر التي تدخر 3 أشهر من النفقات تواجه الأزمات بديون أقل بكثير من التي لا تدخر شيئاً.

الديون تحتاج إلى بند مستقل في الميزانية: أقساط القروض والبطاقات والسلف. الهدف أن لا تتجاوز مجموع الأقساط 30 في المئة من الدخل الصافي في الحالة المثالية، وما فوق ذلك يعني أن الأسرة تعيش على حساب دخل لم يأتِ بعد. إذا تجاوزت النسبة 40 في المئة فالأولوية ليست الادخار بل سداد الديون الأعلى فائدة، لأن فائدة البطاقة تأكل أي عائد ادخار مهما كان صغيراً.

الطعام غالباً ثاني أكبر بند بعد الإيجار، ويمكن ضبطه بقائمة أسبوعية تُكتب قبل الذهاب إلى السوق وتُلتزم بها حتى لو ارتفعت الأسعار ليرة واحدة. الطهي في المنزل يوفّر نحو النصف مقارنة بالمطاعم في معظم المدن، والفرق يظهر في كشف الحساب آخر الشهر بوضوح. المواصلات بند آخر يتغيّر بين من يملك سيارة ومن يعتمد على النقل العام، والحساب الصادق يضيف البنزين والصيانة والتأمين لا السعر المعلن فقط.

المراجعة الشهرية ضرورية: مقارنة ما صُرف بما خُطّط له، وتعديل الخطة للشهر التالي بناء على الأرقام لا على الذاكرة. الأسر التي تكتب أرقامها تكتشف خلال شهرين أنها تنفق على بند واحد أكثر مما ظنت، وهذا وحده يكفي لتصحيح السلوك دون توبيخ أو حرمان. الخطة ليست قيداً على الحرية، بل خريطة تمنع الضياع وتترك للأسرة حرية واضحة في ما تبقى.

مجلس الأمن يمدد مهمة المراقبين الدوليين في مرفأ صلاح الدين ستة أشهر إضافية

الفصل السابع يبقى الإطار القانوني لعمل المراقبين البحريين في المرفأ

مجلس الأمن يمدد مهمة المراقبين الدوليين في مرفأ صلاح الدين ستة أشهر إضافية — تحليل في إطار تمديد المهام في المرفأ الشمالي

مدد مجلس الأمن الدولي مهمة المراقبين الدوليين في مرفأ صلاح الدين ستة أشهر إضافية، في قرار اتخذه الثلاثاء بأغلبية أصوات أعضائه الخمسة عشر دون اعتراض من أي عضو دائم العضوية. ويأتي القرار بعد تقرير رفعه الأمين العام يوصي بالتمديد، معتبراً أن الظروف على الأرض لا تسمح بسحب المراقبين في الوقت الراهن. وتنتهي المهمة الحالية في الثامن من آذار المقبل، وبالتمديد تستمر حتى أيلول المقبل ما لم يقرر المجلس تعديلها قبل ذلك.

وتتألف البعثة من ثلاثة وستين مراقباً من ست دول، يعملون على متن سفينتين تابعتين للبعثة وفي مقر على اليابسة قرب رصيف الميناء. مهمتهم مراقبة وقف إطلاق النار في المياه الإقليمية وتفتيش السفن المشتبه بنقلها أسلحة أو بضائع محظورة. وقد سجّلت البعثة في تقريرها الأخير ٤١٢ تقريراً عن سفن تم تفتيشها، وأبلغت عن ٢٧ حالة مخالفة أحيل بعضها إلى السلطات المحلية للمتابعة.

وقال المتحدث باسم البعثة في بيان صحفي إن وجود المراقبين ساهم في خفض عدد الحوادث البحرية بنسبة تقارب الثلث مقارنة بالعام الماضي، وإن البعثة تعمل بتنسيق يومي مع خفر السواحل المحلي. غير أن البيان أقر بأن البعثة لا تملك صلاحية الاعتقال أو الاحتجاز، وأن دورها يقتصر على الرصد والإبلاغ والتوصية، وهو ما يثير تساؤلات لدى بعض الدول حول جدوى بعثة لا تستطيع فرض القانون بنفسها.

في المقابل، أبدت دولة عضو في المجلس تحفظها على التمديد، معتبرة أن البعثة تكلف الميزانية المشتركة نحو ١٢ مليون دولار سنوياً دون نتائج ملموسة في تقليص تهريب الأسلحة. وطلبت هذه الدولة إدراج بند في القرار يطلب من البعثة تقديم تقرير مفصل عن تكلفة كل مهمة تفتيش بحلول نهاية الربع الأول، وهو طلب لقي تأييداً من ثلاث دول أخرى دون أن يصل إلى حد الاعتراض.

من جهته، رحّب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة لصلاح الدين بالقرار، وقال إن بلاده تعتبر وجود المراقبين ضمانة مؤقتة لحين بناء قدرة بحرية وطنية قادرة على تأمين الممر المائي. وأضاف أن الحكومة تعمل على تسريع برنامج تدريب خفر السواحل بالتعاون مع شركاء إقليميين، وتتوقع أن تكون قادرة على تولي بعض المهام خلال ثلاثة أشهر إذا سارت الأمور وفق الجدول الزمني المعلن.

حادثة سير على الطريق الدائري الشمالي تغلق ثلاث حارات لساعتين

حادثة سير على الطريق الدائري الشمالي تغلق ثلاث حارات لساعتين — تحليل في إطار تحديث الطرق الدائرية

أغلقت ثلاث حارات على الطريق الدائري الشمالي لمدة ساعتين إثر حادثة سير وقعت عند الكيلومتر ٤٢ قرب مخرج بلدة تل الصفصاف، وأدت إلى تكدس مئات المركبات في ساعة الذروة المسائية. وقال بيان صادر عن مديرية السير إن الحادثة وقعت نحو الساعة ٥:٣٠ مساء بين شاحنة وست سيارات، ولم تُسجل إصابات خطيرة، غير أن الفرق نقلت سائق الشاحنة للفحص بعد شكوه من آلام في الظهر.

وأعادت الحارات الثلاث للحركة بعد نحو ساعتين من وقوع الحادثة، بعد أن رفعت الشاحنة المعطلة وجُرّ الهيكل المعدني للطريق. وسُمح للمركبات الصغيرة بالمرور على حارة واحدة بسرعة بطيئة خلال الساعتين، فتشكلت طابور سيارات امتد حتى مخرج الصناعية وأجبر كثيرين على سلوك طرق فرعية لم تصمم لاستيعاب هذا الحجم من الحركة.

وقال العقيد في السير إن الفرق تعمل على تحديث لوحات إرشادية إلكترونية على الطريق تحذر من الازدحام قبل الوصول إليه، وإن الدراسة الأولية تشير إلى أن السائق لم يكن يتجاوز السرعة المقررة، وإن التحقيق سيحدد ما إذا كان التعب أو الانشغال بالهاتف عاملاً في الحادثة. ودعا السائقين إلى ترك مسافة أكبر بين المركبات في الساعات التي تشهد كثافة مرورية عالية.

مجلس بلدية الزيتون يقر موازنة بلا زيادة في الرسوم للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات

مجلس بلدية الزيتون يقر موازنة بلا زيادة في الرسوم للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات — تحليل في إطار تحديث الموازنات المحلية

أقر مجلس بلدية الزيتون في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء موازنة العام المقبل بأغلبية ١٤ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع عضوين، من دون أي زيادة في الرسوم المحلية للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات. وتبلغ قيمة الموازنة ٤٢ مليون دينار، بزيادة ٦ في المئة عن موازنة العام الجاري، وخصص ثلث المبلغ تقريبا لصيانة الطرق وشبكة الصرف الصحي التي اشتكى منها سكان أحياء عدة خلال الشتاء الماضي.

وقال رئيس البلدية المهندس عادل الشوبكي إن القرار جاء ثمرة إعادة هيكلة داخلية خفضت النفقات التشغيلية بنحو ٩ في المئة من دون المساس بالرواتب أو الخدمات، وإن البلدية تعتزم رقمنة تحصيل المخالفات والرخص خلال النصف الأول من العام المقبل. وأضاف أن الموازنة تتضمن صندوقا احتياطيا بقيمة مليون دينار لمواجهة الطوارئ المناخية، في إشارة إلى العواصف التي ألحقت أضرارا بأشجار الزيتون في الأحياء الشرقية العام الماضي.

في المقابل اعترض عضو المجلس نادية الحلواني على بند يخصص ٣٠٠ ألف دينار لتجميل مداخل البلدة، معتبرة أن المبلغ كان يمكن توجيهه إلى إنارة الأزقة الداخلية التي تشكو من العتمة ليلا. وردت البلدية بأن البند يشمل تركيب كاميرات مراقبة في النقاط نفسها، وأن لجنة مختصة ستعرض تفصيلا كاملا للنفقات قبل بدء التنفيذ في آذار المقبل.

مجلس بلدية الزيتون يقر موازنة العام المقبل بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضوين

(تحليل اقتصادي)

مجلس بلدية الزيتون يقر موازنة العام المقبل بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضوين — تحليل في إطار تحديث الموازنات المحلية

أقر مجلس بلدية الزيتون في جلسة استثنائية عقدها مساء الثلاثاء موازنة العام المقبل بأغلبية أصوات أعضائه الخمسة عشر، في خطوة وصفها رئيس البلدية بأنها ثمرة إعادة هيكلة داخلية خفضت النفقات التشغيلية بنحو ٩ في المئة من دون المساس بالرواتب أو الخدم